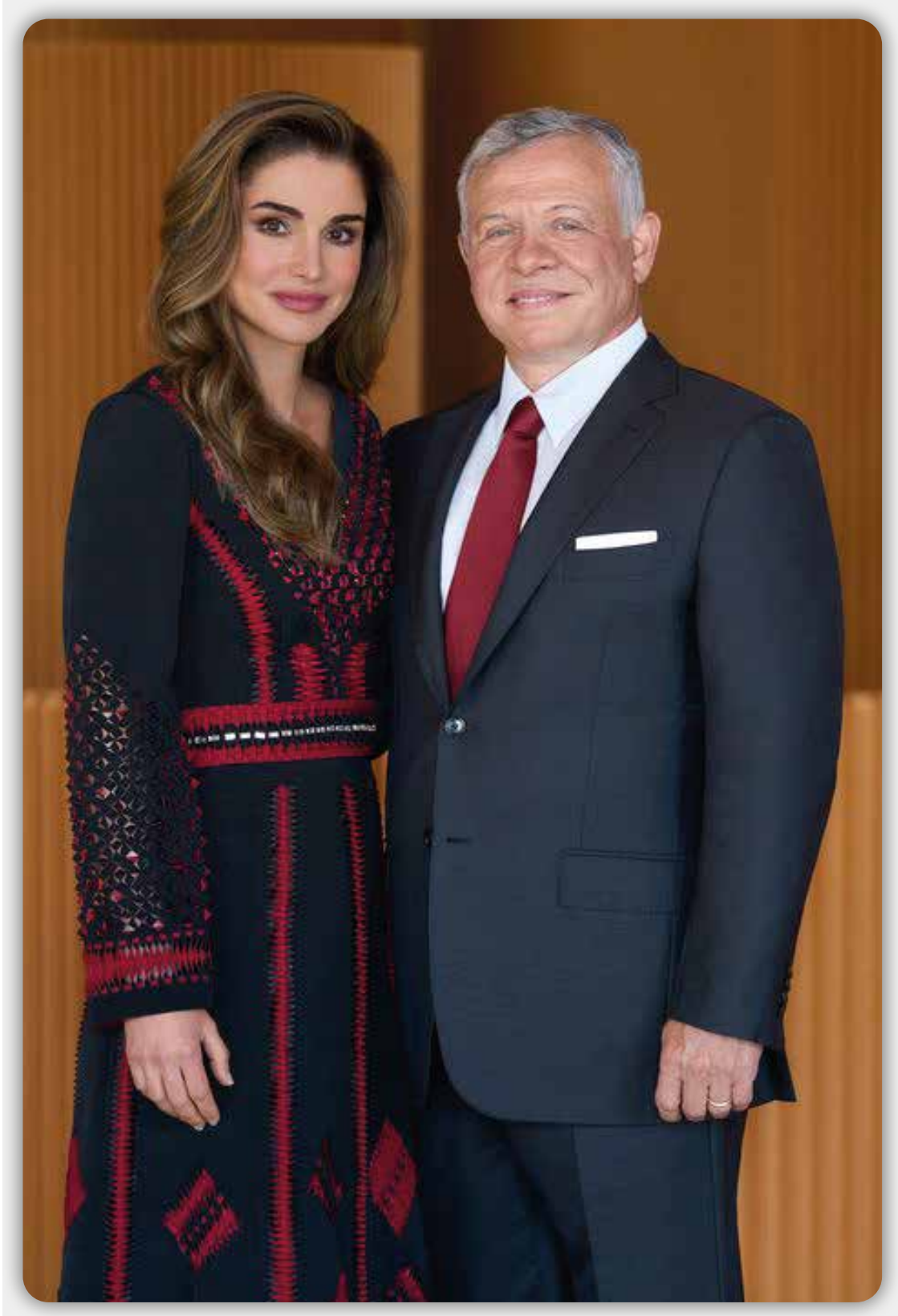

(حضرة صاحبّي الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
و الملكة رانيا العبدالله المعظّمين)

الفهرس

- أسرتنا
- كلمة الأمين العام
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة: هوية أردنية .....رؤية عالمية)
- الأسرة الأردنية بالأرقام
- إنجازاتنا خلال العام في:
  - مجال حماية الأسرة
  - مجال كبار السن
  - مجال الطفولة
  - مجال التشريعات
  - مجال الدراسات والبحث
  - مجال الاتصال والإعلام
  - مجال التطوير المؤسسي
- الشراكات والاتفاقيات
- خططنا المستقبلية
- مواردنا المالية
- إصدارتنا

أسرتنا

عبر مسيرته خلال اثنين وعشرين عامًا استطاع المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبتوجيهات من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة/ رئيس مجلس أمنائه من تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات والمشاريع الهادفة لتحسين مستوى نوعية معيشة حياة الأسرة الأردنية، وحياة أفرادها سواءً أكانوا أطفالاً أو شبابًا أو نساء أو كبار سن، وذلك من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات، وإعداد الأدلة والتقارير والدراسات والأبحاث، وتعزيز وتمكين قدرات العاملين في هذا المجال، والتوعية وكسب التأييد للعديد من القضايا الأسرية.

حيث استطاع ايضًا ومن خلال دوره في التنسيق والتشبيك أن يثبت حضوره على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية، بالاضافة لدوره في عضويته للعديد من اللجان الفنية لدعم أعمال المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

كلمة الأمين العام

لقد تُوج العام ٢٠٢٣ بمحطات مضيئة في كافة المجالات التي يعمل عليها المجلس، والتي تزامنت مع احتفالاته بمرور عشرين عامًا على تأسيسه. وقد استُهل العام بإطلاق المرحلة التجريبية لنظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف؛ حيث جاء هذا النظام لغايات حفظ وتوثيق ملفات الحالات وجميع المعلومات المتعلقة بها؛ بما يضمن استجابة متكاملة لهذه الحالات إلكترونيًا، وبعد انتهاء المرحلة التجريبية وتكللها بالنجاح جاء التوجه المؤسسي من المجلس والجهات الشريكة المعنية للتوسع في النظام وذلك بتعزيز مهارات مقدمي الخدمات التي تمكنهم من استخدام نظام الاتمتة بكفاءة، ونقل خبراتهم للعاملين في مجالات الحماية من العنف بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات.

وفي سعي المجلس لإعداد الدراسات التي تترجم واقع حال الأُسرة الأردنية؛ حتى تكون نتائجها منطلقًا في تحديد الأولويات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشاريع بعد ذلك؛ فقد أعدّ تقاريرًا وطنية تعكس حال الأسرة الأردنية وكذلك اللاجئة في الأردن؛ لتكون مرجعية لرسم السياسات بما يُعزز مكانة الأسرة ويحقق استقرارها.

ولاشكّ أن التكاملية في مجالات عمل المجلس باتت جلية على ما حققه من إنجازات ونفذه من برامج؛ فخلال العام ٢٠٢٣ ، ولتوظيف ما أنتجته الثورة التكنولوجية تم إطلاق التقنية الحديثة في إجراءات المحاكمة والملاحقة؛ للإسهام بالنهوض بأوضاع الأسرة وبصورة تحقق المصلحة الفضلى للطفل تحديدًا في جانب الحماية، وفي ذات الإطار أيضًا أُقرت الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٨؛ تأكيدًا على أهمية حماية الطفل بصورة تنعكس إيجاباً عليه، كونها تضمن عدالة إجراءات التحقيق والمحاكمة وزيادة فاعلية تأهيل الأحداث وتحسين الإجراءات المقدمة لهم.

وتنفيذاً للمهام المنوطة بالمجلس وفق ما حدده قانون حقوق الطفل رقم(١٧) لسنة ٢٠٢٢ في متابعة إعداد التقارير الدورية والدراسات الفنية عن حالة حقوق الطفل في المملكة، وتشكيل اللجان المختصة وفقًا لذلك؛ فقد بدأ المجلس بعقد الورش الفنية للجهات المعنية لرصد مؤشرات حقوق الطفل؛ للوقوف على ما أُنجز من مهام وما لم ينجز؛ لضمان طفولة آمنة متمتعة بحقوقها.

وترسيخًا لدور المجلس في التعامل مع الأسرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات لتكوين فهم أعمق لقضايا الأسرة، وبالتأكيد أيضا على ما ورد في المادة(١٦) من قانون الطفل التي تؤكد على منع تسرب الطفل أو انقطاعه عن التعليم، قام المجلس بالتعاون مع أعضاء اللجنة التنسيقية للحدّ من عمل الأطفال، ووفقًا لتكليف مجلس الوزراء للمجلس الوطني لشؤون الأسرة بالمتابعة على تنفيذ أنشطة الاستراتيجية الوطنية للحدّ من عمل الأطفال؛ فقد قام المجلس بإعداد تقرير رصد للإنجازات الخاصة بالخطة التنفيذية للاستراتيجية ولازالت الجهود مستمرة لتحقيق حماية الأطفال، والتأكيد على حقهم في الانخراط ببيئات تعليمية تُقوم وتُعلم.

ونظرًالأهمية السنوات الأولى من عمر الطفل، كونها المرحلة التي يبدأ بها الدماغ بالتطور، وبدوره ينعكس على السلوك، ولضرورة إيجاد بيئات سليمة ومجهزة تُساعد في تنمية وتعزيز المهارات، بدأ المجلس وبالإضافة لافتتاحه حضانات مؤسسية بالتوجه لافتتاح حضانات منزلية بما ينعكس إيجابًا على الطفل ويُمكن المرأة اقتصاديًا من خلال انخراطها في سوق العمل وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة.

ومما لاشك فيه، أنّ قضايا كبار السن كانت حاضرة ضمن اهتمامات المجلس؛ حيث يسعى حاليًا وتنفيذًا لتوصيات التقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية لكبار السن؛ لافتتاح نوادي نهارية في مختلف محافظات المملكة؛ لإيجاد بيئة تُعزز الصحة النفسية لهذه الفئة، وتضمن شيخوخة إيجابية.

ختاماً؛ نأمل بأن تكون جميع هذه الإنجازات المدعمة بوافر المعلومات أن تصب في مصلحة أسرنا الأردنية، ولا يسعنا أيضًا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لصاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة/رئيس مجلس الأمناء، ولاعضاءه على دعمهم المتواصل للأمانة العامة، وعلى جهود أبنائه وبناته؛ ليستمر المجلس في عطائه وتحقيق الإنجازات في مجالاته كافة، مؤكدين حرصنا على مواصلة العمل بنهج تشاركي بما يدعم مسيرة هذا الصرح، وليبقى مظلة لتنسيق الجهود بين المؤسسات الشريكة المعنية بشؤون الأسرة، داعيّن اللّه العلي القدير أن يوفقنا جميعًا لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني بن الحسين المعظم -حفظه اللّه ورعاه-.

الأمين العام

الدكتور محمد فخري مقدادي

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية . . . رؤية عالمية

رؤيتنا

بيئة معززة تمّكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

رسالتنا

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

قيمنا

- الشفافية والمساءلة.
- المصداقية.
- الريادة.
- الخبرة والكفاءة.
- الابتكار.
- المنهج العلمي.
- الجودة.
- التطوير والتحسين.
- الشراكة الفاعلة
- المتابعة والتقييم.

الحاكمية

يضم مجلس الأمناء وزراء الوزارات التالية: (وزارة التربية والتعليم، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، ومدير الأمن العام، إضافة إلى عدد من الذوات بصفاتهم الشخصية.

يعتبر مجلس الأمناء من دعائم المجلس حيث يعمل على رسم السياسات واستراتيجياتها، وإقرار الخطط اللازمة لتنفيذها، وينبثق عن هذا المجلس لجنة تنفيذية : تتولى عدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس. وتقوم الأمانة العامة، والتي يرأسها أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومكونة من جهاز إداري من موظفين للقيام بعدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس.

مجلس الأمناء خلال فترة إعداد التقرير:

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد اللّه المعظمة / رئيس مجلس الأمناء.
- معالي الدكتور رجائي صالح المعشر/نائب الرئيس.
- معالي وزير التربية والتعليم ووزيرالتعليم العالي والبحث العلمي.
- معالي وزير الأوقاف و الشؤون والمقدسات الإسلامية.
- معالي وزير الصحة.
- معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- معالي السيد نبيه شقم
- عطوفة مدير الأمن العام.
- عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي
- عطوفة الدكتور محمد مقدادي/ أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- سعادة العين فاضل الحمود .
- سعادة الدكتورة عبير دبابنة.
- سعادة الدكتورة سوسن المجالي.
- سعادة الدكتور مؤمن الحديدي.
- سعادة الأستاذة الدكتورة أدب السعود.
- سعادة الأستاذة الدكتورة ناديا السرور.
- سعادة الدكتورة إيمان العواملة.

الأسرة الأردنية بالأرقام

المصدر:

* دائرة الاحصاءات العامة، الأردن بالارقام، ٢٠٢٢
*دائرة قاضي القضاة/زواج من هم دون ١٨ عام

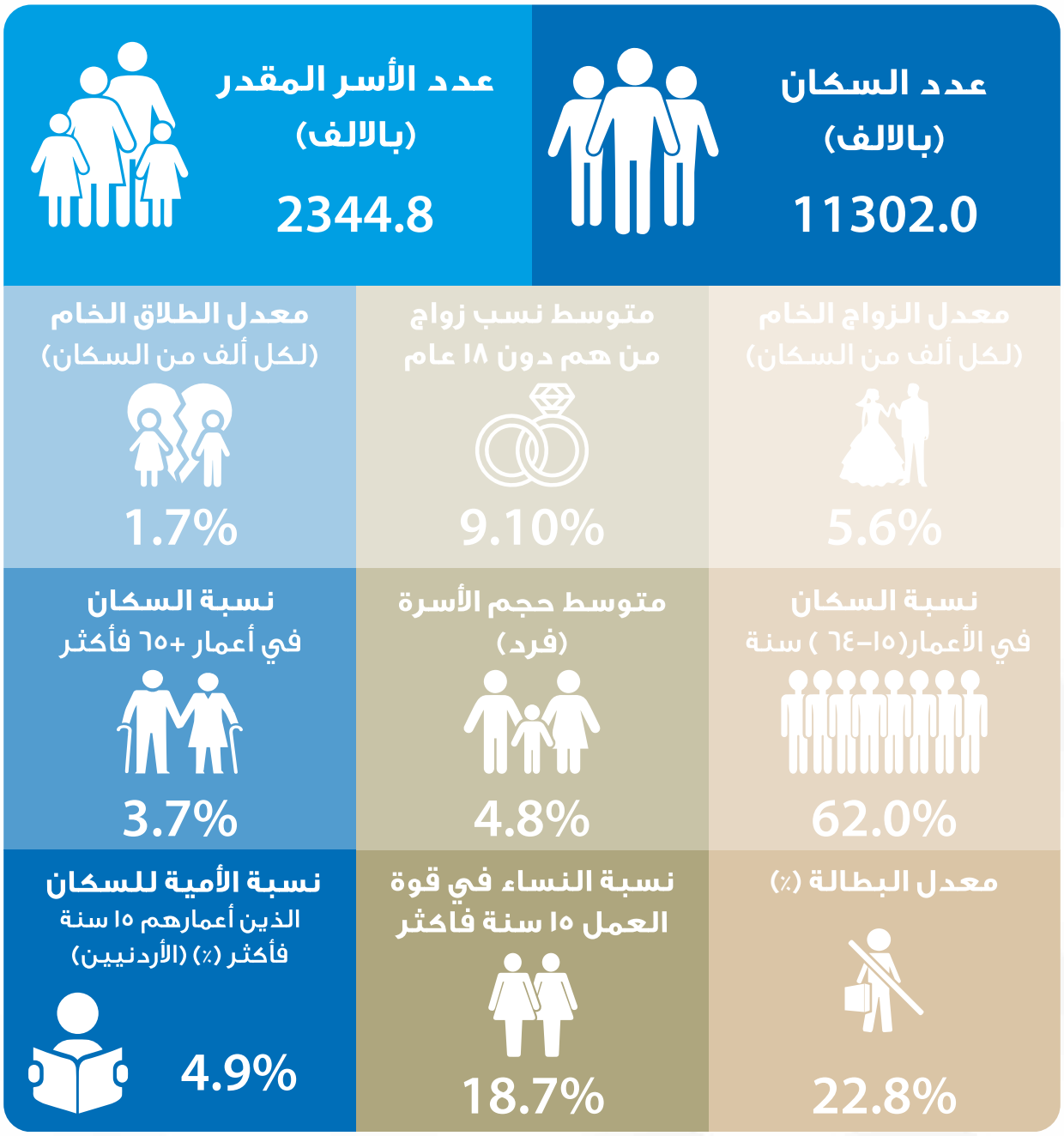

إنجازاتنا خلال العام

اولاً : مجال حماية الأسرة

بدأ المجلس خلال العام ٢٠٢٣ وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتحت إشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة بالعمل على إعداد تقرير حول مدى التزام المؤسسات بتنفيذ أنشطة الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري و حماية الطفل للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ وذلك لرصد انجازات المؤسسات الوطنية وفقًا لمحاور الخطة، ورصد التحديات والوقوف على الأسباب والمبررات التي تقف وراء عدم تحقق بعض الأهداف في القطاعات المختلفة . وللمتابعة قام المجلس بعقد عدة اجتماعات فنية مع ضباط ارتباط المؤسسات الشريكة لعرض منهجية العمل والتصور العام للتقرير ، بالإضافة للقيام بزيارات ميدانية لتقديم الدعم الفني للمؤسسات لتعبئة الانجازات. حيث تم الخروج بمسودة التقرير وتم عرضها ومناقشتها خلال ورشة عمل مع الفريق الوطني للحماية من العنف وعدد من المنظمات الأممية، حيث تم بعدها إعداد التقرير بصورته النهائية واعتماده.

كما تم خلال العام إطلاق المرحلة التجريبية المكثفة لنظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري بعد الانتهاء من برمجة النسخة النهائية لمدة ستة شهور ضمن آلية إشرافية مباشرة للإشراف ومتابعة تطبيق النظام وتفعيله من قبل الجهات ذات العلاقة، وتقييم مدى استخدامه والتحديات، والمعوقات التي يواجهها النظام ، ووضع التصورات المقترحة لضمان تعميم النظام على المستوى الوطني واستدامته. وهدفت المرحلة التجريبية الى تحديد الاحتياجات والمتطلبات لمرحلة التطبيق الفعلي، واقتراح تصورات مؤسسية واضحة تحدد الأدوار والمسؤوليات والمتطلبات العملية لتحديد مسار تفعيل النظام وتعميمه على المستوى الوطني؛ واعتماد خطة عمل وطنية للتوسع بالنظام وفق خطط عمل مؤسسية لكافة الشركاء. وتم تنفيذ المرحلة التجريبية في كل من: قسم حماية الأسرة شرق عمان متضمنًا عيادة الطب الشرعي/عيادة الطب النفسي/ مكتب الخدمة الاجتماعية، مستشفيات البشير، مركز صحي القويسمة الشامل، مركز الملكة رانيا للأسرة والطفل، مؤسسة الحسين الاجتماعية، دار الوفاق الأسري/عمان، دار رعاية الفتيات/الرصيفة، دار رعاية الأطفال/عمان، مديرية تربية وتعليم القويسمة/ قسم الإرشاد التربوي وعشرة مدارس ضمن مديرية تربية وتعليم القويسمة.

وتمثلت مخرجات المرحلة التجريبية للنظام بالخروج بإطار حوكمة خطة إطلاق النظام على المستوى الوطني في كل من إدارة حماية الأسرة والأحداث/ مديرية الأمن العام، وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسات المجتمع المدني على مدى ثلاث سنوات، وأكد إطار الحوكمة في التوسع بالنظام مسارين:

المسار الوطني الذي يضمن الإشـــراف والرقابة والتنسيق، إضافة إلى إدارة واستدامة النظام على المستوى الوطني، وسيتولى المجلس قيادة هذا المسار بالشراكة مع المؤسسات الوطنية لإدارته واستدامته. اما المسار الثاني فهو المسار المؤسسي وهو المسار الذي يضمن إدارة النظام والتوسع به ومراقبة استخدامه الفعلي على المستوى المؤسسي، حيث ستتولى كل مؤسسة شريكة قيادة فريق عمل داخل كل مؤسسة ، وتم عكس هذين المسارين ضمن خطة عمل وطنية ترجمة للخطط التنفيذية للجهات الشريكة في التوسع بالنظام على مستوى محافظات المملكة، وتمثل هذه الخطة باكورة انطلاق التوسع بالنظام على المستوى الوطني.

كما بدأ المجلس ضمن مشروع (تحسين الوصول الي الخدمات الشامله المتعلقه بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن) وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الاسبانية للتعاون الانمائي الدولي وبتمويل من الاتحاد الاوروبي تنفيذ المشروع بهدف رفع قدرات مقدمي الخدمات في مؤسسات المجتمع المدني للاستجابة والوقاية لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ برنامج تدريبي وطني شامل لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الشريكه على إجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقايه والاستجابه لحالات العنف و التشريعات الوطنية في الأردن استهدف اقاليم المملكة الثلاث، وتطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة لمقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ حيث تم توقيع اتفاقية تعاون حول تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف بين المجلس وجمعية قرى الاطفال – الأردن لغايات الحصول على شهادات التميز في الأداء المؤسسي في تقديم الخدمات، حيث تم إجراء التقييم الأولي على البيوت الامنة والقرى في الشمال و الوسط والجنوب وإعداد تقرير التقييم الأولي واعتماده مع الجمعية، وإعداد خطط التطوير والتحسين وفقًا لمتطلبات المعايير ونتائج القييم الأولي.

كما وقام المجلس وضمن مشروع النهج المرتكز على الناجين من العنف بإعداد نسخة نهائية معتمدة من الدليل الارشادي لتطبيق النهج المرتكز على الناجين من العنف ضمن إجراءات الاستجابة لحالات العنف بناء على المراجعة والتغذية الميدانية من مقدمي الخدمات من كافة الجهات المعنية على المستوى الوطي، وذلك من خلال تنفيذ برنامج تدريبي على الدليل الارشادي حول النهج المرتكز على الناجين من العنف على مستوى أقاليم المملكة واخذ تغذية راجعة من مقدمي الخدمات، بالاضافة لتطوير مادة تدريبية حول الدليل تسهم في اغناء الدليل وموائمته مع المرجعيات الوطنية والخروج بنسخة نهائية معتمدة.

أثرنا

- تدريب (٨٠) من مقدمي الخدمات لحالات العنف العاملين في منظمات وجمعيات المجتمع المدني من أقاليم المملكة الثلاث (شمال، وسط، جنوب) على إجراءات العمل الموحدة.
- فريق من المدربين من المنظمات وجمعيات المجتمع المدني بلغ عددهم (٢١) من أقاليم المملكة الثلاثة (شمال، وسط، جنوب) .
- (١٤) تقرير (شهري ، ربعي ، نهائي) في كافة مراحل المرحلة التجريبية لنظام الاتمتة للمؤسسات المستهدفة باللغتين العربية والانجليزية.
- إدامة استضافة نظام الأتمتة وسياسات الحماية الخاصة به في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني وتوفير متطلباته للعام ٢٠٢٣، واستهداف (٤٤) مشارك لمستخدمي النظام في المناطق المستهدفة ضمن المرحلة التجريبية.
- نسخة نهائية من الدليل الارشادي لتطبيق النهج المركز على الناجين من العنف

  ضمن إجراءات الاستجابة لحالات العنف متضمن مادة تدريبية تطبيقية معتمدة للدليل.
- ثلاث دورات تدريبية بمشاركة (٧٥) من مقدمي الخدمات المعنين بالتعامل مع

  حالات العنف في المؤسسات المعنية على الدليل الارشادي لتطبيق النهج المركز على الناجين من العنف ضمن إجراءات الاستجابة لحالات العنف وفي كافة أقاليم المملكة (شمال ، وسط ، جنوب) .
- دورة تدريب مدربين (TOT) من مقدمي الخدمات في إدارة حماية الأسرة والأحداث والمؤسسات الشريكة على دليل إجراءات ادارة حماية الأسرة والأحداث للتعامل مع حالات العنف في أقاليم المملكة الثلاث وبمشاركة (٧٥) من مقدمي الخدمات العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.
- اجتماعات تنسيقية مع معهد العناية بصحة الأسرة / مؤسسة الملك الحسين و جمعية المستشفيات الخاصة بهدف تنفيذ مشروع لتطوير دليل اجراءات المستشفيات الخاصة في التعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل.
- اجتماعات تنسيقية مع منظمة بلان انترناشونال ووزارة الصحة (مديرية صحة المرأة والطفل) بهدف البدء بتطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف على ثمانية مراكز صحية شاملة في محافظات المملكة.

  لجنة من أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف لدراسة موضوع نظام وتعليمات ترخيص دور الحماية والأسباب الموجبة لتعديل التعليمات.
- المشاركة في اجتماع اليونيسف العالمي Primero لعام ٢٠٢٣ لعرض تجربة الاردن في تطوير نظام أتمتة اجراءات التعامل مع حالات العنف .

إنجازاتنا خلال العام

ثانياً: مجال كبار السن

تعتبر قضايا كبار السن ضمن أولويات عمل المجلس؛ فخلال العام ٢٠٢٣ قام المجلس وبالتعاون مع منظمة الأسكوا بإعداد التقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، والذي هدف إلى تقييم أنشطة وإجراءات الخطة التنفيذية للاستراتيجية ، والوقوف على ما تم إنجازه لتلبية حقوق كبار السن في المجتمع الأردني. كما ستكون مخرجات وتوصيات هذا التقرير الركيزة التي سيتم الاستعانة بها لصياغة استراتيجية مطورة لكبار السن ووضع خطتها التنفيذية للخمسة أعوام القادمة ٢٠٢٤ –٢٠٢٨ .

وضمن الجهود الدولية الرامية لإيجاد صك دولي لحقوق كبار السن، فقد بدأ الأردن منذ عام ٢٠١٨ بتقديم مساهمة مكتوبة لمناقشة صياغة اتفاقية دولية لحقوق كبار السن، ضمن جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، التي تعقدها الأمم المتحدة كل عام في نيويورك.، وتتضمن هذه المساهمة الإجابة على عدد من التساؤلات حول المجالات التي تخص كبار السن، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والحرية والاستقلالية، والرعاية طويلة الأمد والرعاية التلطيفية، وضمن هذه المجالات يتم التطرق إلى الأطر القانونية والتشريعية الوطنية التي تضمن حقوق كبار السن، بالإضافة إلى العناصر المعيارية التي تحقق هذا الحق، وكذلك أبرز الخدمات التي يتم توفيرها لهذه الفئة.

كما سعى المجلس خلال عام ٢٠٢٣ إلى عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية مع أمانة عمان الكبرى ومنظمة الإنسانية والإدماج للتنسيق لافتتاح نوادي نهارية لكبار السن في المملكة، وتأتي هذه المبادرة ضمن مخرجات استراتيجية كبار السن، والتقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام (٢٠١٨–٢٠٢٢) ولأهمية قضايا كبار السن المتواجدين في دور الرعاية؛ فقد بدأ المجلس وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان منذ العام ٢٠٢٢ بإعداد الدليل الاجرائي للعاملين بدور رعاية كبار السن، والذي جاء كتوصية من توصيات الدراسة التقييمية للعاملين بدور رعاية كبار السن، والذي تابع المجلس على مأسسته ليكن ضمن الدور الذي تقوم به الوزارة في هذه الدور لتضمنه مختلف التعليمات والأنظمة.

وتزامنًا مع اليوم العالمي لكبار السن الذي يُصادف الأول من تشرين الأول من كل عام؛ قام المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتكريم أعضاء اللجنة الوطنية لكبار السن تقديرًا لجهودهم في التعاون والتشبيك بقضايا كبار السن.

أثرنا

تدريب (٥٠) مقدم خدمة من العاملين في دور رعاية كبار السن بعدد (٢٥)، ومن العاملين في الميدان من وزارة التنمية الاجتماعية وعددهم (٢٥) على الدليل الاجرائي للعاملين بدور رعاية كبار السن لرفع كفاءتهم في هذا المجال.

إنجازاتنا خلال العام

ثالثا: مجال الطفولة

استكمل المجلس عمله على المرحلة الثانية من مشروع «الخطوات الأولى الخطوة الكبرى»، والذي يأتي بالشراكة مع منظمة بلان انترناشونال الأردن، والجمعية الملكية للتوعية الصحية، ومنظمة الإنسانية والإدماج، ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية، وبتمويل من مؤسسة برنارد فان لير؛ حيث تجسّد التعاون بتوقيع اتفاقية تعاون بهدف تعزيز رعاية وتنمية الطفولة المبكرة في الأردن، وتوفير رعاية ودعم وخدمات عالية المستوى لجميع الأطفال من خلال تعزيز أهمية فهم احتياجات الأطفال من قبل مقدمي الرعاية وتغيير المعايير القائمة على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى التوسع وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وتوحيد برامج تنمية الطفولة المبكرة، وضمن مخرجات هذا المشروع؛ فقد بدأ المجلس بالعمل على منصة حاضنة لقضايا الطفولة المبكرة من خلال إطلاق بوابة إلكترونية وقاعدة بيانات شاملة لكافة الدراسات والمؤشرات الوطنية ذات العلاقة بوصف واقع الطفولة المبكرة، وبرامج وخدمات الطفولة المبكرة في المؤسسات الحكومية والدولية ذات العلاقة بالطفولة. وبهدف تطوير الإطار العام للبوابة الالكترونية تم عقد ورشة عمل للاطلاع على هيكلة صفحات البوابة الالكترونية وأبرز التوصيات التي ستتضمنها؛ لإيجاد قاعدة بيانات خاصة ببرامج ومؤشرات تنمية الطفولة المبكرة. بالإضافة لتطوير مجلة إلكترونية خاصة بأعمال الفريق.

كما وعقد المجلس وتحت رعاية وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي، ومشاركة رئيس الشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة خلوة فنية لأعضاء الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة بهدف التعرف على آليات التشبيك والتنسيق العالمية لقطاع الطفولة المبكرة، وتبادل الخبرات والتجارب فيما يخص التشبيك والتنسيق لقطاع الطفولة المبكرة في الدول العربية حيث تم استضافة الشبكات الفلسطينية والتونسية واللبنانية للطفولة المبكرة، وجاءت مخرجات الخلوة بمراجعة إنجازات عمل الفريق لعام ٢٠٢٢ والتوجهات المستقبلية، والتي أوصت بمراجعة وتطوير مؤشرات الطفولة المبكرة وإعداد التقرير الثاني لوضعها القائم ووضع نظام قانوني خاص بالفريق، كما توصل الفريق إلى ضرورة إدماج قضية التغير المناخي وإدارة الاعمال لأطر تحليل واقع الطفولة. ومتابعة الاستراتيجيات والأطر الوطنية ذات العلاقة بالطفولة المبكرة وإعداد قاعدة بيانات المشاريع والبرامج ذات العلاقة. وركز الفريق على ضرورة كسب الدعم وحشد التأييد لقضايا محددة تخص الطفولة يتم اختيارها بالتشاركية مع الجهات الوطنية.

وضمن آليات التنسيق مع أعضاء الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة؛ فقد وقع المجلس مذكرة تفاهم مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية بهدف تطوير

وتطبيق استراتيجية لبرنامج تغيير سلوك أولياء الأمور بشكل خاص- تجاه القراءة لأطفالهم من عمر الولادة وحتى الخمس سنوات، من خلال حملة إعلامية. كما شارك المجلس في إعداد دراسة «ظروف عمل المربين والمربيات في الحضانات ورياض الأطفال» في العالم العربي بالتشارك مع الشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة، وأعد كذلك «دليل تاسيس الشبكات الودنية لتنمية الطفولة المبكرة» بطلب من الشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة، ليكون سندا للدول العربية عند تأسيس شبكاتها.

واستكمالاً لمتابعة الخطة الوطنية للحدّ من زواج من هم دون ١٨ عام قام المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة أنشطة ومؤشرات أداء الخطة بالشراكة مع الأطراف المعنية بالتنفيذ، تمهيدا للخروج بالتقرير السنوي من خلال جمع البيانات وتقارير الانجاز من جميع المؤسسات، كما تم العمل على تحديث الأنشطة الرئيسية وتطوير مؤشرات الأداء للخطة من قبل ضباط الارتباط واعتماد التعديلات. هذا وتم الخروج بالمسودة الأولية للتقرير الدوري للمتابعة على تنفيذ الاستراتيجية. كما تم العمل على بناء قدرات ضباط ارتباط المتابعة على الخطة على آليات إعداد أوراق السياسات، بالإضافة إلى مهارات العرض والتقديم المتقدمة.
وفي هذا المجال ايضًا قام المجلس وضمن مشروع «المتابعة على الخطة الوطنية للحدّ من عمل الأطفال ومناصرة قضايا عمل الأطفال» وبالتعاون مع منظمة اليونيسف بالعمل على إعداد مسودة تقرير الانجازات للخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للحدّ من عمل الاطفال للعام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى إعداد الخطة التنفيذية للعام ٢٠٢٤ وذلك بالشراكة مع جميع المؤسسات المعنية.

وضمن قطاع الحضانات؛ وضمن المرحلة الثانية لمشروع مأسّسة الحضانات في الأردن والمنفّذ بالتعاون مع جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC)؛ فقد تمّ تحديث وتطوير منهاج حاضنة/مربية أطفال الذي تمّ إعداده في عام ٢٠٢٠ وتجربته على أرض الميدان، والمكوّن من خمسة أجزاء تدريبية بالشراكة مع مؤسّسة التدريب المهني، ليشمل التحديث والتطوير المراجعة الفنيّة للمنهاج وإضافة مواضيع تدريبية جديدة حول الأطفال ذوي الإعاقة والتأخّر النمائي والتطوري، والكشف المبكّر، وحماية الأطفال من العنف والإساءة، والدعم النفسي والاجتماعي لمقدمات الرعاية في الحضانات.

وفي هذا المجال ايضًا نفّذ المجلسُ أول مشروع وطني في الأردن لدعم وإنشاء (٢٠) حضانة منزلية في ثلاث محافظات وهي : عمان، والزرقاء، وإربد، بالإضافة إلى دعم وإنشاء حضانتين مؤسّسيتين في مستشفى الخنساء ومستشفى الاستقلال بهدف التوسّع في إنشاء الحضانات وتوفير فرص عمل للإناث الخرّيجات من مؤسّسة التدريب المهني ضمن برنامج «حاضنة/مربية أطفال» واللّواتي يحملن شهادة مزاولة مهنة «حاضنة/مربية أطفال» من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، حيث بلغ عدد الخريجات من برنامج «حاضنة/مربية أطفال» ٣٦٢ خريجة تحمل مهنة حاضنة/ مربية أطفال.

كما أعدَّ المجلس أول نظام جودة للحضانات في الأردن يهدف لتحسين وتطوير مستوى جودة الخدمات المقدّمة للأطفال في الحضانات، وتضمّن النظام سبعة محاور أساسية وهي: الإدارةُ والتنظيم، وبيئةُ التعلّم، الرعايةُ الأساسيّة، والبرامجُ والأنشطةُ والتقييم، والتغذيةُ والرعايةُ الصحيّة، والتفاعلاتُ الإيجابية، والعلاقاتُ التشاركيّة مع الأسر والمجتمع. وسعى المجلس وبالشراكة مع مجلس اعتماد المؤسّسات الصحية (HCAC) وهيئة الإغاثة الدولية (IRC) ضمن مشروع «تنمية الطفولة المبكرة/برنامج أهلًا سمسم» بإطلاق المرحلة التجريبية الأولى لمشروع اعتماد نظام جودة الحضانات وتجربته على أكثر من (٤٢) حضانة مؤسّسية ومنزلية وخاصّة في محافظات المملكة، بهدف تعميمه وتطبيقه على جميع الحضانات ضمن آليات إشراف ومتابعة للنظام لإدامته استمراريته واستخدامه بطريقة تعكس المتطلبات والأولويات الخاصّة بتحسين وتطوير ورفع مستوى وجودة الخدمات المقدّمة للأطفال في الحضانات وعلى المستوى الوطني.

وللنهوض بواقع قطاع الرعاية في الحضانات، عمل المجلس وبالشراكة مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بإعداد واعتماد «المعايير المهنة لمهنة حاضنة الأطفال» التي تهدف إلى توفير مرجعية قياسيّة وطنية (معايير مهنية) لضبط نواتج البرامج العملية والتدريبية وتحسين ارتباطها بالاحتياجات النوعية لسوق العمل في قطاع الحضانات في الأردن، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدّمة للأطفال في قطاع الحضانات.

كما تمّ إعداد واعتماد «بنك أسئلة الاختبارات لمهنة حاضنة الأطفال» ضمن مركز الاختبارات الإلكتروني لدى هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية والخاص بشهادة مزاولة «مهنة حاضنة الأطفال»، والذي يهدف إلى إتاحة المجال للفتيات والحاضنات والعاملات في مجال قطاع الحضانات من الحصول على شهادة مزاولة مهنة حاضنة الأطفال، حيث تم إعداد «بنك الأسئلة» بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسّسة التدريب المهني، والجامعات، والمركز الوطني لتطوير المناهج، والقطاع الخاص «الحضانات»، ومؤسّسات مجتمع مدني من خلال توفير مخزون عالي من المعلومات مكوّن من أكثر من (٦٠٠) سؤال إلكتروني متخصص في مجال الطفولة المبكّرة ورعاية الأطفال في الحضانات.

كما سعى المجلس وبالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية بإجراء التعديلات على نظام دور الحضانات (٢٠٢٣) ليصبح نظامًا أكثر فعالية، ويساهم في تخفيف العبء على كاهل أصحاب دور الحضانات في عملية الترخيص والتنسيق المؤسّسي بين الجهات ذات العلاقة، والتوسع بإنشاء الحضانات المنزلية والمؤسّسية.

أثرنا

- ورشة تدريبية حول المؤشرات الوطنية للطفولة المبكرة لأعضاء فريق تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة يتضمن التعرف على أنواع المؤشرات وطرق احتسابها، أهم مصادر المؤشرات الوطنية ذات العلاقة بالطفولة المبكرة.
- تدريب مدربين ضمن برنامج « تربية الأمل» بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة؛ بهدف تدريب وإعداد ١٤ مدرب في مجال تنمية الطفولة لتنشئة الطفل العربي.
- دعم وإنشاء (٢٠) حضانة منزلية، وحضانتين مؤسّسيتين في ٣ محافظات.
- اعتماد نظام جودة الحضانات وتجربته على أكثر من (٤٢) حضانة مؤسّسية ومنزلية وخاصّة في محافظات المملكة بالشراكة مع مجلس اعتماد المؤسّسات الصحية (HCAC).
- (١٦٢) فتاة مدربة على مهنة «حاضنة/مربية أطفال» لدى مؤسّسة التدريب المهني.
- تدريب مدربين لـ(١٨) مدرّب من مؤسّسة التدريب المهني على منهاج حاضنة الأطفال
- رفع كفاءة (١٤٧) حاضنة/ عاملة في الحضانات المنزلية وتدريبهنّ على مهارات الطفولة المبكرة والعمل في الحضاناتِ لتوفير بيئة آمنة وداعمة ومعزّزة للأطفال.
- المساهمة في العديد من اللجان الفنية لدعم أعمال المؤسسات الوطنية والإقليمية في قضايا الطفولة بما يقارب (٢٠) لجنة، ومن أبرزها الشراكة مع الشبكة العربية للطفولة المبكرة في بيروت من خلال التشاركية والدعم الفني في عدد من القضايا ذات الأولوية خلال العام، وعضوية اللجنة التوجيهية للشبكة واللجنة الإقليمية للدراسات والأبحاث. بالاضافة إلى عضوية المجلس في مجموعة من اللجان الوطنية الداعمة لقضايا الطفولة. كما ان المجلس عضو في مجموعه العمل الدولية للحدّ من عمل الأطفال التي تديرها مؤسسة بلان، ومجموعة تنمية الطفولة المبكرة في حالات الطوارئ (ECDiE) التي شكلتها جامعة فيرجينيا.
- زيارة دراسية لأبو ظبي للاطلاع على تجربة هيئة أبو ظبي للطفولة المبكرة لتبادل الخبرات والتجارب والاطلاع على مشاريع الهيئة المختلفة.

إنجازاتنا خلال العام

رابعاً: مجال التشريعات

عمل المجلس في المجال التشريعي على العديد من المشاريع خلال العام ٢٠٢٣ كان أبرزها إعداد الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٨ التي أقرت من قبل رئاسة الوزراء، و تم تعميمها على كافة الجهات التنفيذية ، وإطلاقها في ورشة عمل تم تنفيذها بالتعاون مع منظمة اليونيسف.

وفيما يتعلق بتوصيات مصفوفة أولويات الخطة التنفيذيه لعدالة الأحداث المنبثقه عن الاستراتيجية الوطنية لعدالة الاحداث تم إعداد الدراسة التحليليه حول التدابير غير السالبة للحرية في المملكة ، وهي ذات أهمية بالغة كونها تعمل على تحديد الثغرات والفجوات في مجال تطبيق التدابير غير السالبة للحرية ليصار سد ما أمكن منها بالتعاون مع جميع الشركاء. كما تأتي لتحديد الأدوار المطلوبه بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة كنموذج قائم على النهج الإصلاحي التشاركي للأحداث ، وتم تكليف فريق من الخبراء بإعداد دليل مخصص للعاملين في هذا المجال لتعزيز المعرفة حول التدابير وتشجيع القائمين على التطبيق للعمل عليها والتوسع بها.

وعلى أثر صدور قانون حقوق الطفل رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢ والنافذ ٢٠٢٣/١/١٢ وانفاذاً للمادة (٣٠) من القانون بتولي المجلس تشكيل اللجان المختصة والفرق الوطني لمتابعة انفاذ القانون وإعداد التقارير الدورية والدراسات الفنية عن حالة حقوق الطفل في الأردن؛ جاء تشكيل لجنة فنية من الجهات ذات العلاقة بالشراكة مع منظمة اليونيسيف حيث عقدت اجتماعات للجنة، وورشة عمل لإعداد مسودة لمؤشرات قانون حقوق الطفل التي تهدف لتقييم الخدمات المقدمة للطفل بشكل دوري، وبما يساعد على إعداد التقرير الدوري، بالاضافة لتحديد الاحتياجات الوطنية لتنفيذ نصوص القانون المخصصة لما نسبته ٤٠٪ من تعداد السكان بالمملكة.

وحول مدى التزام الأردن واظهار منجزاته على المستوى الدولي عمل المجلس على ترجمة قائمة المسائل المرسلة من لجنة حقوق الطفل تلاها التشارك مع الجهات من خلال تنفيذ ورشة عمل برعاية وزيرة التنمية الاجتماعية تناولت متابعة قائمة المسائل الواردة من لجنة حقوق الطفل بورشة عمل متخصصة. وعليه تم المتابعة مع اللجنة الفنية ببداية هذا العام لكتابة تقرير الرد على قائمة المسائل حيث عقدت اجتماعات داخلية لإعداد الصيغة النهائية للتقرير، وتم ارسالها لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وادرجت جميع الأعمال على الموقع الالكتروني للجنة حقوق الطفل.

واستكمالاً للجهود المبذولة سابقًا لتعزيز العمل على تقنية الربط التلفزيوني المغلق للضحايا والشهود من الأطفال؛ فقد تم الانتهاء من تجهيز غرفة الربط التلفزيوني المغلق في كل من قسمي حماية الأسرة والأحداث في جنوب ووسط عمان ومحكمة الجنايات الكبرى ودائرة الادعاء العام في مقر محكمة الجنايات الكبرى حيث تم إطلاق التقنية بصورة رسمية بعد الانتهاء من التجهيز في منتصف العام والبدء الرسمي بتطبيق التقنية.

أثرنا

- (٢٥) متدرب ومتدربة من اعضاء اللجنتين التوجيهية والفنية لعدالة الأحداث على دليل التدابير غير السالبة للحرية.
- تدريب متخصص على الدليل الاجرائي للعاملين مع الاحداث وذلك على مرحلتين بلغ مجموع من تدربوا (٣٠) مشارك ومشاركة من اعضاء اللجنتين التوجيهية والفنية لعدالة الأحداث.
- (٤٠) مشارك ومشاركة في ورشة مؤشرات حقوق الطفل من اعضاء اللجنة الفنية لانفاذ قانون حقوق الطفل.
- أطلاق تقنية الربط التلفزيوني المغلق للضحايا والشهود من الاطفال بشكل رسمي .
- اطلاق الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٨ .
- جلسات مجتمعية متعددة للتوعية بقانون حقوق الطفل.
- اجتماعات دورية للجنتين التوجيهية والفنية لعدالة الأحداث للتباحث حول الشؤون المتعلقة بعدالة الاحداث.
- المشاركة باللجان الوطنية وتقديم الدعم الفني مثل لجنة موائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية واللجنة الوطنية والفنية لمنع الاتجار بالبشر ولجنة انفاذ الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ المعني بالمرأة والأمن والسلام واستراتيجية قطاع العدالة للاعوام ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦ .
- المشاركة في إعداد التقارير الدولية والرد على التساؤلات الدولية المعنية بالطفل والمرأة والتي تمثل الجهود الوطنية ومدى التقدم على مستوى الدولة لاظهار هذه الجهود.

إنجازاتنا خلال العام

خامساً:
مجال الدراسات والبحث

نظراً لأهمية توفير قاعدة معلوماتية زاخرة بالبيانات الإحصائية التي تُعد رافدًا لصانعي القرار في صياغة السياسات والخُطط والبرامج لتحسين مستوى حياة الأسر بإعداد الدراسات وأوراق السياسات التي من شأنها تحقيق ذلك؛ قام المجلس خلال العام بإعداد ونشر ورقتي سياسات حول الصحة النفسية للمراهقين في الأردن بالتعاون مع مشروع النوع الاجتماعي والمراهقة دليل عالمي gage ، والتي بحثت في كيفية التعامل مع تحديات الصحة النفسية التي تواجه المراهقين في الأردن، ومعالجة المحددات الرئيسة للصحة النفسية من أجل مساعدتهم.

وفي هذا المجال ايضًا تم التوافق على منهجية إعداد التقرير الدوري الثالث لأحوال الأسرة الأردنية ضمن مجموعة محاور تمثلت بالمحور الصحي، والتعليمي، والاقتصادي، والعلاقات الاجتماعية، حيث تم تشكيل لجنة فنية من مختلف التخصصات لكتابة التقرير ومحاوره بمنهجية علمية .

ولم يغفل المجلس عن وجود قاعدة بيانات تصف أحوال الأسر اللاجئة في الأردن، وعليه؛ فقد تم التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية ممن يُمثلون أعضاء اللجنة الفنية لإعداد التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسر اللاجئة بإعداد التقرير، حيث تم أخذ عينة مكونة من(١٢٢٤) أسرة لاجئة في محافظات؛ العاصمة وإربد والزرقاء والمفرق ومخيمي الزعتري والأزرق، وتم توظيف المنهج الكيفي في الدراسة من خلال عمل مجموعات تركيز على عدد من الأسر اللاجئة. وتم اقتراح عدد من التوصيات بناءً على النتائج التي تتعلق بالتدخلات المطلوبة للاستجابة لأولويات تلك الأسر والفجوات في الخدمات المقدمة.

وفي مجال حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي الواقع عليهم عبر الانترنت؛ تم البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من إجراء دراسة بعنوان «الاعتداء والاستغلال الجنسي على الأطفال عبر الانترنت» بالتعاون مع المؤسسة الدولية لحماية الأطفال والشرطة الدولية ومكتب البحث والتوقعات العالمي لليونيسف إينوشنتي ومكتب اليونيسف في الاردن، والتي تهدف لتوفير بيانات عالية الجودة لصناع السياسات حول طبيعة ونطاق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت، بالإضافة لكيفية استجابة الأنظمة الوطنية لحماية الأطفال

أثرنا

- (١٥٠٠) أسرة، شاركت في استطلاع الرأي حول محاور تقرير أحوال الأسرة الأردنية وتم الحصول على نتائج علمية دقيقة وبناء الخطط وتحديد الأولويات الوطنية؛ للارتقاء بأحوال الأسر الأردنية.
- (٧٥) مشاركًا ومشاركة من الأسر اللاجئة في الأردن شاركت في مجموعات التركيز لإعداد تقرير أحوال الأسر اللاجئة.
- (٨٠) مشارك ومشاركة من الخبراء والمختصين وممثلي المؤسسات الوطنية شاركوا في مناقشة ورقتي سياسات حول الصحة النفسية للمراهقين في الأردن.

إنجازاتنا خلال العام

سادساً:
مجال الاتصال والإعلام

في إطار احتفال المجلس بمرور عشرين عامًا على مسيرته ، تخللها تسليط الضوء على العديد من الإنجازات في كافة المجالات التي يعمل عليها؛ تم بلورة تلك الإنجازات من خلال إعداد فيديو أنيميشن يحتوي على أبرز ما قدمه االمجلس خلال هذه المسيرة الحافلة بالعطاء والإنجاز.

وضمن استكمال عمل المجلس على مشروع استراتيجية الاتصال من أجل التنمية، والذي يأتي لتغيير السلوك والمفاهيم المغلوطة اجتماعيًا والتي تقوم على تبرير العنف بدلاً من تقويضه ؛ فقد تم إعداد الدليل الاسترشادي لحماية الأسرة من العنف، بالتعاون مع المؤسسات الدينية الثلاث (وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، دائرة الإفتاء العام، دائرة قاضي القضاة) وبشراكة مع منظمة اليونيسف، وتضمن الدليل مجموعة من الرسائل لوقاية وحماية الأسرة من العنف.

ونظرًا لأهمية حشد الدعم لقضايا الأسرة المختلفة؛ فقد تابع المجلس عمله على مشروع حشد الدعم لقضايا حماية الطفل، والذي جاء بالتعاون مع منظمة اليونيسف حيث تم تطوير موقع الكتروني متخصص بقضايا الطفولة، بالإضافة إلى تنفيذه لحملة إعلامية حملت مجموعة من الرسائل الإعلامية حول الطفل وحمايته.

أثرنا

- تدريب (٥٠) متدرب ومتدربة على الدليل الاسترشادي لحماية الأسرة من العنف
- استهدف بهذه التدريبات طلبة الإصلاح والإرشاد الأسري والإعلام الديني في الجامعات الأردنية، كما واستهدف مقدمي الخدمات في مراكز الإرشاد الأسري؛ لرفع وتعزيز قدراتهم بما ينعكس إيجاباً على متلقي الخدمة الإرشادية.
- نشر ما يُقارب(٨٠) تقريرًا مكتوبًا في وسائل الإعلام المكتوبة والمواقع الإخبارية، وإجراء(٣٠) مقابلة إذاعية وتلفزيونية فيما يتعلق بالمجالات التي يعمل عليها المجلس من(طفولة،كبار سن، إرشاد أسري، الحماية من العنف، والسياسات والتشريعات)، فضلا عن إعداد الفيديوهات التي تُوثق إنجازات المجلس في هذه المجالات.
- نشر (٦٠) بوست على وسائل التواصل الاجتماعي للمجلس تضمنت رسائل حول قضايا أسرية ذات علاقة بعمل المجلس، وتضمنت اشكال متنوعة من رسائل وفيديوهات.

سابعاً: مجالال تطوير المؤسسي

يسعى المجلس بشكل دوري في رفع كفاءة موظفيه في شتى المجالات حيث تم خلال هذا العام إجراء العديد من البرامج التدريبية لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم ومن ذلك:

- برنامج تدريبي استهدف (١٦) موظف بخصوص الدورة التدريبية (Power BI) لمدة (٧) ايام تدريبية .
- دورة تدريبيّة لـ(١٤) موظفًا من المجلس حول التعلّم المؤسسي (Organization Learning) بالتعاون مع مشروع النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي Gage

الشراكات والاتفاقيات

- أجيال السلام
- قرى الأطفال الأردنية
- الهيئة الخيرية الهاشمية
- الشبكة العربية للطفولة والمجلس العربي للطفولة والتنمية
- جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا.

أجيال السلام

قرى الاطفال الاردنية

الهيئة الخيرية الهاشمية

الشبكة العربية للطفولة والمجلس العربي للطفولة والتنمية

جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا

خططنا المستقبلية

- خطة تنفيذية على مستوى وطني لتعزيز منظومة الحماية في الاردن مدتها ٥ سنوات، بصفة الاردن عضو في « الشراكة العالمية لانهاء كافة اشكال العنف ضد الاطفال»
- التوسع بنظام الأتمتة على المستوى الوطني.
- دليل إجراءات المستشفيات الخاصة للتعامل مع حالات العنف الأسري.
- اعتماد (٨) مراكز صحية تابعة لوزارة الصحة مطبقة لمعايير الاعتماد ونظام الاحالة لحالات العنف.
- الاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨.
- نوادي نهارية عدد (٢) في محافظتي العاصمة واربد.
- إدارات للارشاد الأسري في مديرية الإفتاء العام.
- منصة إلكترونية للطفولة المبكرة في الأردن متضمنة قواعد المشاريع والمؤشرات.
- مجلة إلكترونية للطفولة المبكرة تختص بأعمال الفريق الوطني للطفولة المبكرة،
- المتابعة على الخطة الوطنية للحدّ من عمل الأطفال ومناصرة قضايا عمل الأطفال» وجمع مؤشرات الأداء.
- المتابعة على الخطة الوطنية للحدّ من زواج من هم دون ١٨ عام.
- افتتاح (٢٥) حضانة منزلية.
- المتابعة على إنفاذ قانون حقوق الطفل، ووثيقة المؤشرات وإعداد التقرير الأول وإطلاقه.
- نظام لعمل اللجنة التوجيهية لعدالة الأحداث، ومتابعة الخطة التنفيذية لاستراتيجية عدالة الأحداث.
- التقرير الدوري لأحوال الأسرة الأردنية، وتقرير أحوال الأسر اللاجئة.
- حشد الدعم لقضايا حقوق الطفل وتنفيذ حملات إعلامية حول رياض الأطفال ومختلف قضايا الطفولة.
- دليل استرشادي توعوي لحماية الأسرة من العنف يستهدف الطوائف الكنسية.

مواردنا المالية

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- اللجنة الدولية للاغاثة (IRC)
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- الحكومة الكندية من خلال جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC).
- بلان انترناشونال (plan International).
- الوكالة الإسبانية (AECID)
- منظمة الاسكوا

اصدارتنا

unicef
التوقيف والتقييد كملاذ اخير
تقديم الدعم للحدث
الحدث المحتاج للحماية والرعاية
توفير خدمات
الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث
2024-2028

UNHCR
ملخص تنفيذي للدراسة التحليلية للتدابير غير السالبة للحرية
2022

الدليل الإجرائي للعاملين في دور رعاية المسنين

UNHCR
الدليل الإرشادي
لتطبيق التدابير غير السالبة للحرية
2022

UNHCR
2023

تقرير
2022

دليل إجراءات
إدارة حماية الأسرة والأحداث للتعامل مع حالات العنف الأسري والاعتداءات الجنسية وحماية الطفل
يونيسف

مؤسسة التدريب المهني
حضانة / مربية أطفال

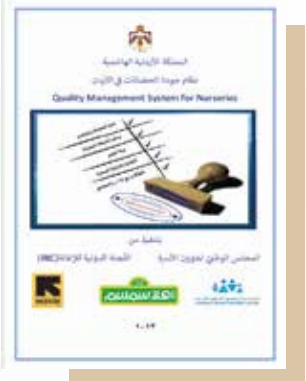
Quality Management System for Nurseries

الدليل الإسترشادي
لحماية الأسرة
من العنف
2023

الوثيقة التوعوية والإرشادية المتعلقة
بالحد من زواج من هم دون سن

التقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية
الأردنية لكبار السن وخطتها التنفيذية
للأعوام 2018-2022